

إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

قنطرة وادي بوصواب بالطريق الجهوية رقم 511 في إقليم جرسيف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن أشغال بناء قنطرة بالطريق الجهوية رقم 508 على واد بوصواب التابع لجماعة مزكيتام بإقليم جرسيف، أعطيت انطلاقها بمناسبة الاحتفالات الرسمية لعيد العرش وتحديدًا يوم 27 يوليوز 2017، بتكلفة مالية تقدر بحوالي 5.7 مليون درهم، بتمويل من وزاراتكم.

وحيث أن الأمطار الأخيرة كشفت عن العيوب التي رافقت أشغال بناء هذه القنطرة بعدما جرفت مياه الوادي أجزاء منها، وصلت إلى حد كتابة مقالات صحفية متعددة حولها بعناوين مختلفة أبرزها "الطريق إلى مزكيتام في ذمة الله" مرفقة بصورة لهذه القنطرة، وأخرى بعنوان: "الطريق إلى مزكيتام تثير غضب الساكنة وتطالب بفتح تحقيق"، وهو ما تعالت بشأنه أصوات الساكنة المحلية منددة بالوضع ومطالبة بالوقوف على التلاعبات الكامنة في أشغالها، مبرزة في الفضاء الأزرق أن الغش لا ينفع مع وادي بوصواب.

وحيث أن مجرد تساقطات مطرية عادية أجهزت على حلم ساكنة عاشت الإهمال والاقصاء والتمهيش لسنوات عديدة، لتعود بها من الأمل في فك العزلة إلى وضع أكثر معاناة. لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:

ما مدى مطابقة أشغال بناء قنطرة وادي بوصواب لدفتر التحملات المتعلق بالورش؟ وهل مكتب الدراسات الذي عهد إليه بإنجاز الدراسة التقنية لا علم له بصبيب الوادي وفيضاناته الموسمية؟

ولماذا تتهاون مصالحكم في تعاملها مع مثل هذه المكاتب والشركات التي تنجز مشاريع مغشوشة تنهار مع أول تساقطات مطرية؟

وماهي الإجراءات التي ستقوم بها وزاراتكم من أجل محاسبة كل الأطراف المسؤولة وفي مقدمتها مكتب الدراسات؟

وما هي الإجراءات العملية والآجال الزمنية للتدخل وإصلاح ما يمكن إصلاحه؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

